الترجيح النحوي في تفاسير الغرب الإسلامي:
ترجيح المهدوي لمذهب سيبويه

الدكتور إبراهيم الفروقي
أستاذ اللغة العربية بمدرسة سيد الزوين للتعليم العتيق بمراكش
دكتوراه في اللغة العربية من كلية اللغة العربية
جامعة القاضي عياض بمراكش
المغرب

مقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلَّم الإعراب والبيان، وأنزل على خير عباده القرآن، صلَّى الله عليه وسلَّم وعلى آله وصحابته الشجعان، وعلى مَن سلك طريق الحقّ وأناب إلى الرحمن.

أما بعد؛ فقد أنزل الله القرآن الكريم بلسانٍ عربيٍّ مُبينٍ، وأمر بتدبُّره؛ إذ بذلك تنكشف معانيه. ولقد هيَّأ له منذ القِدَم أئمة قد أَفنوْا أعمارهم في بيان كلماته، وإعراب آياته، والكشف عن أساليبه، واستنباط معانيه، فمن تصانيفهم في ذلك: **"الكتاب"** لسيبويه (180هـ)، و**"معاني القرآن"** للكسائيّ (189هـ)، و**"معاني القرآن"** لقطرب (206هـ)، و**"معاني القرآن"** للفراء (207هـ)، و**"معاني القرآن"** للأخفش (215هـ)...

لكن **"كتاب سيبويه"** له مزية خاصة عند العلماء، فهو الذي مهَّد التحليل اللغويَّ لمن جاء بعده، ولا جرم أن نجد من المعربين للقرآن الكريم؛ مَن ينتصر لأقواله ويرجِّحها ويحتجّ لها. ومن الذين رجَّحوا مذهبه أبو العبّاس المهدويّ (440هـ) في تفسيره المسمَّى: **"التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامعِ لعلوم التنزيل"**.

وهذا البحث يدرس المسائل التي انتصر فيها المهدويُّ لقول سيبويه، وقد وُسِمَ بـ**"الترجيح النحوي في تفاسير الغرب الإسلامي ترجيح المهدوي لمذهب سيبويه"**، ويحاول البحث أن يُسهِم في إغناء الدرس النحويّ.

وقد سلكت في هذه الدراسة سبيلَي الوصف والتحليل، وعنونت كلَّ مسألة، وذكرت الآية موضوع البحث والمناقشة، ونقلت كلام أبي العبّاس المهدويّ موثِّقًا ما فيه من أقوال، ولخَّصت كل مسألة في أسطر ليتبيّن المراد، وأوردت كلام سيبويه مُتبِعاً إيّاه بالتعليق والشرح، ثمَّ ختمت ذلك ببيان ترجيح المهدوي لِمذهب سيبويه.

واشتمل البحث على مقدِّمة، وأربعة مباحث احتوت على مسائل، وخُتِم بخاتمة تضمّنت النتائج المتوصّل إليها، وبلائحة للمصادر والمراجع التي اعتمد عليها. وهذا تفصيل مباحثه:

المبحث الأول: ترجيح المهدوي لمذهب سيبويه في قضايا الأسماء، وفيه ثلاث مسائل، وهي:

المسألة الأول: الخلاف في خبر (مَثَلُ أُجْنَّةِ)

المسألة الثانية: الخلاف في مفعول (يُخْرِجْ)

المسألة الثالثة: انتصاب (مالِكَ) بين النداء والصفة

المبحث الثاني: ترجيح المهدوي لمذهب سيبويه في قضايا الأفعال، وفيه مسألة واحدة، وهي:

نصب الفعل بعد الشرط أحسن من نصبه بعد جوابه

المبحث الثالث: ترجيح المهدوي لمذهب سيبويه في قضايا الحروف، ويضمّ مسألتين، وهما:

المسألة الأولى: لامُ (لَمَنِ إِشْتَرِيهُ) بين الابتداء والتوطئة للقَسَم

المسألة الثانية: واوُ (والبحرُ) بين الحالية والعاطفة

المبحث الرابع: ترجيح المهدوي لمذهب سيبويه في قضايا الجمل، وتحته مسألتان، وهما:

المسألة الاولى: موضع (يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا) بين الحال والصفة

المسألة الثانية: (مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ) بين جواب القَسَم وجواب الشرط

واقتصر هذا البحث على تلك المسائل، ولم يَستقصِ كل ما في "تحصيل المهدوي"؛ لأن ذلك قد جاء في بحثي للدكتوراه الذي سمَّيته: **"تلقّي نحو سيبويه في تفاسير الغرب الإسلاميّ: "التحصيل" للمهدويّ و"المحرّر الوجيز" لابن عطية أُنموذجَينِ"**[1]. وهذه المسائل التي درستها هنا لم يشملها بحث الدكتوراه، فأَحببت أن أُفردها بالدراسة في بحث مستقلٍّ.

المبحث الأول: ترجيح المهدوي لمذهب سيبويه في قضايا الأسماء، وفيه ثلاث مسائل، وهي:

المسألة الأول: الخلاف في خبر (مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ)

ورد ذلك في قول الله – عزَّ وجلَّ –: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾[2].

قال المهدويّ: "وقوله: (مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ): قال الخليل: أي: صفة الجنّة، كقولك: صِفَةُ فُلَانٍ أَسْمَرُ.

وقيل: التقدير: ((صفةُ الجنة التي وُعِدَ المتّقون صفةُ جنّة تجري من تحتها الأنهار)).

الزجاج: مَثَّلَ الله – عزَّ وجلَّ – لنا ما غاب بما نراه؛ والمعنى: مثلُ الجنَّة التي وُعِدَ المتّقون جنَّةٌ تجري من تحتها الأنهار.

الفرّاء: (المثَل) مُقْحَمٌ؛ والمعنى: الجنّة التي وُعِدَ المتّقون تجري من تحتها الأنهار.

سيبويه: وفيما يُقَصُّ عليكم مثلُ الجنّة"[3].

توقَّف المهدويُّ عند قوله – عزَّ وجلَّ –: (مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ)؛ وذلك لبيان خبر قوله: (مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ) ، فذكر اختلاف النحويّين في تحديده، وحاصلُ ذلك أقوال أربعة:

الأوَّل: أنَّ (مَثَل) بمعنى: (صفة)، كقولك: صِفَةُ فُلَانٍ أَسْمَرُ؛ والمعنى: صفة الجنة التي وُعِد المتقون تجري من تحتها الأنهار، وهذا قول الخليل (175هـ)[4] ويونس (182هـ)[5].

والثاني: أنَّ الكلام على حذف موصوفٍ، هو الخبر؛ والتقدير: ((مثلُ الجنة التي وُعِدَ المتّقون جنّةٌ تجري من تحتها الأنهار))، وهذا قول الزجاج (311هـ)[6].

والثالث: أنَّ (مَثَل) زائدةٌ؛ أي: ((الجنّةُ التي وُعِدَ المتّقون تجري من تحتها الأنهار))، وهذا القول يُنسب إلى الفرَّاء[7].

والرابع: أنَّ الخبر محذوفٌ؛ تقديره: ((وفيما يُقَصُّ عليكم؛ مثلُ الجنّة))، وهذا قول سيبويه[8].

فكيف تلقَّى المهدويُّ تلك الأقوال؟

ترجيح مذهب سيبويه:

ذهب سيبويه إلى أنَّ خبرَ قوله: (مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ) محذوفٌ؛ وتقديره: ((فيما يُقَصُّ عليكم مثلُ الجنّة))[9]، وعلى هذا يكون قوله: (تَجْرِے مِن تَحْتِهَا ٱلَانْهَٰرُ) في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير المحذوف في (وُعِدَ)؛ وتقدير ذلك: ((وُعِدَها مُقدَّراً جريان أنهارها))[10].

ويرى غيرُه أنَّ الخبر قولُه: (تَجْرِے مِن تَحْتِهَا ٱلَانْهَٰرُ)، وأنَّ قوله: (مَثَل) بمعنى: (صفة)؛ والمعنى: صفةُ الجنةِ التي وُعِد المتقونَ تجري من تحتها الأنهار، وهذا قول الخليل ويونس. ونُقِل عن الفرَّاء أنَّه يجعل (المثل) بمعنى: (الصفة)، وحُكِيَ عنه – أيضاً –: إلغاءُ (المثل)؛ والتقدير: ((الجنَّةُ التي وُعِدَ المتّقون تجري من تحتها الأنهار))[11].

والظاهر أنَّ المهدويّ قد رجَّح إعراب سيبويه؛ إذ قال: "(مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَتِے وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ): ابتداءٌ في قول سيبويه؛ والتقدير: ((وفيما يُتلى عليكم مثلُ الجنّة)). وقيل: (مَثَل) بمعنى: (صفة)، والخبر: (تَجْرِے مِن تَحْتِهَا ٱلَانْهَٰرُ)؛ كقولك: صفةُ فلانٍ أسمرُ"[12].

ثُمَّ نقل اعتراض أبي عليٍّ الفارسيّ (377هـ) على ذلك، فقال: "وأنكره أبو عليٍّ، وقال: **لم يُسمع (مَثَل) بمعنى: (صفة)**؛ وإنما معناه: الشَّبَهُ... **ويفسُد – أيضاً – من جهة المعنى**؛ لأنَّ (مثلاً) إذا كان معناه: (صفة)؛ كان تقدير الكلام: ((صفةُ الجنة فيها أنهارٌ))[13]، **وذلك غيرُ مستقيمٍ**؛ لأنَّ الأنهار في الجنة نفسِها لا في صفتِها، قال: والدليل على **فساد** ذلك: أنه إذا حُمِلَ (الْمَثَلُ) على معنى: (الصفة)، فأُجري في الإخبار عنه مُجراها، وأُنِّثَ الراجعُ الذي هو (فيها)[14]، و(تَجْرِے مِن تَحْتِهَا ٱلَانْهَٰرُ)؛ فقد حُمِل الاسم على المعنى، وأُنِّثَ، **وهذا قبيحٌ ضعيفٌ**، يجيء في ضرورة الشعر، ولا يسوَّغ أن يكون الإخبار عن المضاف إليه؛ لأنَّ المضاف يبقى معلَّقاً مضروباً عن الحديث عنه، ولم يجئ ذلك في كلامهم[15]"[16].

أنكر أبو عليٍّ أن يكون (المثل) بمعنى: (الصفة)؛ لأنَّ ذلك لم يُرْوَ عن أهل اللسان؛ وإنَّما قيل بالنظر والاستدلال[17]، ثُمَّ إنَّه يعتري هذا القول فسادٌ من جهة المعنى؛ إذ يصير التقدير: ((صفةُ الجنة فيها أنهارٌ))، وهذا لا يستقيم؛ إذ الأنهار في الجنة نفسِها لا في صفتِها، هذا في سورة محمدٍ صلى الله عليه وسلم، ويصير التقدير في آية الرعد: ((صفةُ الجنة التي وُعِد المتقون تجري من تحتها الأنهار))، فيكون المعنى: أنَّ الأنهار تجري من تحت صفة الجنَّة، وهذا غير مستقيمٍ من حيث المعنى؛ لأنَّ الأنهار تجري من تحت الجنَّة لا من تحت صفتها.

وكذلك ذكر أنَّه اعترض على الزجاج قائلاً: "وأنكر أبو عليٍّ – أيضاً – ما قدَّمناه عن الزجّاج من أن التقدير: ((مثلُ الجنة التي وُعِدَ المتّقون جنّةٌ تجري من تحتها الأنهار))، وقال: لا يخلو (المثل) – على قوله – أن يكون الصفةَ أو الشبهَ، **وفي كلا الوجهَيْنِ لا يصحُّ ما قاله**؛ لأنَّه إذا كان بمعنى: الصفة؛ **لم يصحَّ**؛ لأنك إذا قلت: ((صِفَةُ الْجَنَّةِ جَنَّةٌ))، وجَعلتَ (جنة) خبراً؛ **لم يستقم ذلك**؛ لأنَّ (الجنة) لا تكون الصفة، وكذلك أيضاً: ((شَبَهُ الْجَنَّةِ جَنَّةٌ))، ألَا

ترى أن (الشبه) عبارةٌ عن المماثلة التي بين المتماثلين، وهو حَدَثٌ، والجنة غيرُ حَدَثٍ، فلا يكون الأولُ الثانِيَ[18]"[19].

ردَّ أبو عليٍّ قول الزجَّاج سواء جُعِل (مَثَل) بمعنى: (الصفة) أو (الشبه)؛ لأنَّ الجَنَّةَ جثةٌ، فلا تكونُ الصفةَ، والشَّبهُ حَدَثٌ، وهو مماثلةٌ بين شيئَيْنِ متماثلَيْنِ، ولا تكون المماثلةُ بينهما؛ إذ هي جُثَّةٌ وهو حَدَثٌ. وكذلك اعترض على قول مَن ذهب إلى أنَّ كلمة (مَثَلُ) زائدةٌ؛ إذ لا دليلَ على ذلك، **وزيادة الأسماء في القرآن غير سائغة؛ لأنَّ الأصل عدمُ الزيادة**[20]، ثُمَّ يمكن تخريج الكلام دون اللجوء إليها مع سلامة المعنى.

وخلاصة ما سبق بيانه أنَّ المهدويَّ قد رجَّح قول سيبويه؛ إذ نقل عن أبي عليٍّ أنَّه أنكر أن يكون (مَثَلُ): بمعنى: (الصفة)، وردَّ قولَ الزجاج، واعترض على مَن ألغى (المثل)، ورجَّح إعراب سيبويه[21]. وممَّا يدلُّ على ترجيح المهدويّ لقول سيبويه أنَّه ذكره ولم يعترض عليه، وأنكر سواه فيما نقله عن أبي عليٍّ، فدلَّ ذلك على أنه يتبعه في انتصاره لسيبويه وتضعيفِ قولِ غيرِه، وبذلك يكون إعراب سيبويه مرجَّحاً عند المهدويّ من حيث المعنى.

المسألة الثانية: الخلاف في مفعول (يُخْرِجْ)

جاء ذلك في قول الله –جلَّ ثناؤه –: (فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا)[22].

قال المهدويّ: "وقوله: (مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ) مذهب ابن كيسان: أنَّ المفعول محذوفٌ، فالمعنى: ((يُخرج لنا ممَّا تُنبت الأرض مأكولاً))[23]، فـ(مِنْ) الأُولى على هذا: للتبعيض، والثانية: للتخصيص، و(مِنْ بَقْلِهَا) بدلٌ مِن (ما) بإعادة الجارّ.

وقال غيره: (مِنْ) زائدة، والمفعول (ما)[24]"[25].

قوله: (يُخْرِجْ) فعلٌ متعدٍّ إلى مفعولٍ، واختُلِف في تحديد مفعوله. فذهب الأخفش إلى أنَّ (مِنْ) في (مِمَّا) زائدةٌ، و(ما) مفعول به، وذهب سيبويه إلى أنَّ المفعول به محذوفٌ، يدلُّ عليه تركيب الكلام، وأنَّ (مِنْ) لا تكون زائدةً في الواجب[26].

فكيف تلقَّى المهدويّ ذلك؟

ترجيح مذهب سيبويه:

قال الأخفش – وقد جعل باباً في "معاني القرآن" لزيادة (مِنْ) –: "أمَّا قوله: (يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا)؛ فدخلت فيه (مِنْ) كنحو ما تقول في الكلام: أَهْلُ الْبَصْرَةِ يَأْكُلُونَ مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ، وتقول: ذَهَبْتُ فَأَصَبْتُ مِنَ الطَّعَامِ، تريد: (شَيْئًا)، ولم تذكر (الشيء)؛ وكذلك: (يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ) ؛

(شيئًا)؛ ولم يَذْكُر (الشيءَ)؛ وإن شئتَ؛ جعلتَه على قولك: مَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ، تريد: مَا رَأَيْتُ أَحَداً، وهَلْ جَاءَكَ مِنْ رَجُلٍ؟ تريد: هَلْ جَاءَكَ رَجُلٌ؟

فان قُلتَ: إنَّما يكون هذا في النفي والاستفهام؛ فقد جاء في غير ذلك؛ قال: (وَنُكَفِّرْ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ)[27]؛ فهذا ليس باستفهامٍ ولا نَفْيٍ. وتقول: زيدٌ مِنْ أَفْضَلِهَا، تريد: هو أفضلُها، وتقول العرب: قَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ فَحَلِّ عَنِّي حَتَّى أَذْهَبَ، يريدون: قَدْ كانَ حَديثٌ..."[28].

فذكر الأخفش في إعراب الآية أنَّ المفعول به مضمَرٌ، وقدَّره: ((يُخْرِجْ لَنَا شَيْئًا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ))، ثُمَّ أجاز وجهاً آخر، وهو أن تكون (مِنْ) زائدةً، وتكون (ما) مفعولاً به؛ وتقدير ذلك: ((يُخرِجْ لنا مَا تُنبتُ الأرضُ))، فجوَّز زيادةَ (مِنْ) في الواجب.

ولا يرى سيبويه زيادتها في الواجب، فقال: "... تقول: نُبِّئْتُ زَيْداً يَقُولُ: ذَاكَ؛ أي: ((عَنْ زَيْدٍ)). وليستْ (عَنْ) و(عَلَى) – ههنا – بمنزلة الباء في قوله: (وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً)[29]، و(لَيْسَ بِزَيْدٍ)؛ لأنَّ (عنْ) و(على) لا يُفعَلُ بها ذاك، ولا بـ(مِنْ) في الواجب"[30].

فصرَّح سيبويه في هذا النصِّ أنَّ (مِنْ) لا تكون زائدةً في الواجب خلافاً للأخفش، فتكون للتبعيض عند سيبويه، وحينئذٍ يكون مفعولُ (يُخْرِجْ) مضمَراً؛ وتقدير الكلام: ((يُخْرِجْ لَنَا مَأْكُولاً مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ))، وهذا من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مُقامه، وبذلك تُفيد (مِنْ) معنىً لا يحصل بزيادتها، وهذه الإفادة أَوْلى من الزيادة، وفي هذا حفظٌ للنظم القرآني، فلا ينبغي القولُ بالزيادة في تراكيبه إلَّا إذا أَحْوَجَت الضرورةُ إلى ذلك.

والظاهر أنَّ المهدويّ قد رجَّحَ مذهب سيبويه؛ لإفادته أنَّ (مِنْ) مُرادةٌ في التركيب دالةٌ على معنًى، وفي هذا المذهب صَوْنٌ لنظم القرآن. قال المهدويّ: "وقوله: (مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ) مذهب ابن كيسان: أنَّ المفعول محذوفٌ، فالمعنى: يُخرج لنا ممَّا تُنبت الأرض مأكولاً، فـ(مِنْ) الأُولى على هذا: للتبعيض"[31].

فنسب المهدويُّ ما ذهب إليه سيبويه إلى ابن كيسان (299هـ)، وهذا مذهب سيبويه كما ذكر النحاس (338هـ)[32] وابن عطية (542هـ)[33]، وابنُ كيسان إنَّما هو متابع لسيبويه في ذلك. وممَّا يدلُّ على أنَّ المهدويّ قد رجَّح مذهب سيبويه قولُه متحدِّثاً عن (مِنْ) –: **"إنَّما تُحذَف إذا كانت تأكيداً للجَحْد"**[34]، وقوله: **"ولا يصحُّ كونُها زائدةً؛ لأنَّ (مِنْ) لا تُزاد في الواجب"**[35].

يريد: أنها لا تكون زائدةً فيجوز حذفُها من النظم إلَّا إذا كانت لتأكيد النفي، نحو: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، وفي الاستفهام نحو: هَلْ رَأَيْتَ مِنْ رَجُلٍ، وفي النهي نحو: لَا تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ. فاستعمل (إنَّما) الحاصرة. وهذا يدلُّ على أنَّه لا يرى زيادتها في الواجب.

وخلاصة القول أنَّ المهدويّ قد رجَّحَ مذهب سيبويه من حيث النظم؛ لأنَّ مذهبه يحافظ على نظم الكلام؛ إذ الأصل في التراكيب الإفادةُ لا الزيادة، فلا ينبغي المصير إلى القول بالزيادة، ما دام يُمكن تخريجُ المزيد على معنًى يصحُّ به الكلام، ويأتلف به النظام؛ بل يزداد الأمر اهتماماً وعناية، ويبلغ المقامَ والغاية، إذا تعلَّق ذلك بكتاب الله المبين، ذي النظم المتين، ولا شكَّ أنَّ هذا هو الصواب الذي يجب في حقِّ كلام الله عزَّ وجلَّ؛ لأنه كيف يقال: فيه زيادة وإقحام؟! وهو أبلغ القول وأفصح الكلام، وكلُّ كلمة فيه قد وُضعت في موضعها الذي يليق بها؛ لهذا ينبغي لكلِّ باحث أن يغوص في بحر معانيه، متأمِّلاً حُسْنَ تركيبه، وعَجِيبَ ترتيبه، ومتدبّراً اتِّساقَ آياته، ورَصْفَ كلماته؛ لكيْ يستخرج جواهر ما ادُّعي أنَّه مُقحَم أو زائد.

المسألة الثالثة: انتصاب (مالِكَ) بين النداء والصفة

ورد ذلك في قول الله – تبارك وتعالى –: (قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ)[36].

قال المهدويّ: "والميم في (اللهُمَّ) عند سيبويه: عوضٌ من ياء النداء، كما قدَّمنا، قال: ولا يوصف، و(مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ) عنده: منصوب على النداء[37]، وأجاز الزجاج[38]، والمبرد[39]، وغيرهما كونَه صفةً.

أبو عليٍّ: قول سيبويه أبينُ؛ لأنَّه ليس في الأسماء الموصوفة شيءٌ على حدِّ (اللّهُمَّ)؛ فإذا خالف أصلَ ما عليه الأسماء الموصوفة، ودخل في حيِّز الأصوات؛ وجَبَ ألَّا يُوصَف؛ وذلك أنَّه اسم منادًى، وكان الأصل ألَّا يوصف المنادى المعرفة المفرد، فلمَّا وُصِف بسماعٍ، كما حكى سيبويه عن العرب مِن قولهم: يا تميمُ أجمعين[40]، وضُمَّ إلى اسم الله – تعالى – صوتٌ صِيغَ معه، وكان حكم الأصوات ألَّا تُوصَف، وكان قياس المضموم إليه هذا الصوتُ قبل ضمِّه ألَّا يُوصَف؛ صار بمنزلة صوتٍ مضمومٍ إلى صوت؛ نحو: (حيَّهَل)، فلم يُوصَف[41]"[42].

(اللهمَّ) مُنادًى عند النحويّين؛ لكنَّهم اختلفوا في الميمِ المشدَّدة، فذهب الخليل وسيبويه والبصريُّون إلى أنَّها عِوَضٌ من حرف النداءِ المحذوفِ إيجازاً[43].

وقال الكوفيون: أصل الكلام: يا اللهُ أُمَّنا بخَيْرٍ، فحُذِفَت همزةُ (أُمَّ) تخفيفاً، ثُمَّ طُرِحَتْ حركتُها على الهاء، فاتَّصل الفعلُ باسم الجلالة[44].

ثُمَّ اختُلف في إعراب الاسم الواقع بعد (اللهمَّ)، فذهب سيبويه إلى أنَّه مُنادًى ثانٍ، ولا يجوز أن يكون صفةً لِـ(اللهمَّ)[45]. وذهب المبرّد (285هـ) والزجّاج إلى أنَّه صفةٌ لاسم الله تعالى[46].

فكيف تلقّى المهدويّ هذا الاختلاف؟

ترجيح قول سيبويه:

ذكر المهدويّ اختلاف النحويّين في الاسم الواقع بعد (اللهمَّ)، وأنَّ سيبويه لا يُجيز فيه أن يكون صفةً؛ إذ قال: "إذا ألحقتَ الميم لم تَصف الاسمَ، من قبَلِ أنَّه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ؛ كقولك: يا هَناهْ[47]. وأما قوله – عزَّ وجلَّ –: (ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ)؛ فعلى (يَا)، فقد صرَّفوا هذا الاسمَ على وُجوه لكثرته في كلامهم؛ ولأنَّ له حالاً ليست لغيره"[48].

وخالفه في ذلك المبرّدُ والزجَّاجُ، فأجازا أن يُعرب صفةً لاسم الله تعالى، واحتجَّا بأنَّ المنادى مع (يا) يكون موصوفاً. ولَمَّا كانت الميمُ بدلاً من حرف النداء (يا)؛ جاز وصفُ المنادى معها، كما جاز ذلك مع (يا). وهذا استدلال واضحٌ؛ لأنَّهما قاسَا البدلَ على الْمُبدَل منه، فما جاز لهذا جاز لذاك.

واستدلال سيبويه يحتاج إلى بيانٍ؛ لذا قال أبو عليٍّ: "**وقولُ سيبويه عندي أصحُّ**، وإن كان أَغْمَضَ"[49]، ثُمَّ أَخَذَ يُبيِّنُ قولَ سيبويه، واحتجَّ بأنَّ لِـ(اللهمَّ) حالاً ليست لغيره؛ إذ ليس في الأسماء الموصوفة شيءٌ على حَدِّه، وأنَّ الأصل في المنادى المعرفةِ المفردِ؛ ألَّا يُوصف. والميمُ المشدّدة بمنزلة صوْتٍ، والأصلُ في الأصوات ألَّا توصف، فلمَّا كان (اللهمَّ) بمنزلة صوت ضُمَّ إلى صوت؛ لم يوصف؛ لذلك أعرب سيبويه الاسم الذي بعد (اللهمَّ) منادًى آخرَ.

وخلاصة القول؛ أنَّ المهدويّ قد احتجَّ بكلام أبي عليٍّ الفارسيّ الذي نصر مذهب سيبويه، وبسط القول في بيان حُجَجه وأَقْيِسَتِه؛ لأنَّه يراه أَصْوَبَ ممَّا ذهب إليه المبرّد والزجاج. وسكوت المهدويّ يدلُّ على أنَّه رجّح قول سيبويه في هذه المسألة. كما يبدو أنَّه رجّح مذهب الخليل وسيبويه في أنَّ الميم في (اللهمَّ) عوضٌ من ياء النداء[50].

المبحث الثاني: ترجيح المهدوي لمذهب سيبويه في قضايا الأفعال، وفيه مسألة واحدة، وهي:

نصب الفعل بعد الشرط أحسن من نصبه بعد جوابه

ورد ذلك في قول الله –تعالى –: (وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ)[51].

قال المهدويّ: "ومَنْ قرأ: (وَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا)؛ بالرفع[52]؛ فعلى الاستئناف بعد الشرط والجزاء، أو على أنَّه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، ومن نَصَبَ[53]؛ فلأنَّ قبله شرطاً وجزاءً، وكلُّ واحدٍ منهما غيرُ واجبٍ، والنصبُ بعد الشرط – إذا عُطِف عليه – أحسنُ من النصب بعد الجواب، وقد جعل سيبويه العطفَ على الجواب بالنصب شبيهَ ما يأتي في الشعر من نحو:

..... وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[54]

قال: إلَّا أنَّ النصبَ في العطف على الجزاء أمثلُ[55].

ومَنْ جزم[56]؛ عَطَف على المجزوم"[57].

ذكر المهدويّ أنَّ القُرَّاء اختلفوا في قوله: (ويَعْلَمُ)؛ إذ جاء بالرفع، والجزم، والنصب. فأمَّا قراءتَا الرفع والجزم؛ فلا إشكال فيهما. وأمَّا قراءةُ النصب؛ ففيها إشكالٌ؛ إذ ذكر المهدويُّ أنَّ سيبويه يرى أنَّ عطف الفعل بالنصب على الشرط أحسنُ من عطفه بالنصب على جوابه، وأنَّ العطف بعد الجواب يشبه قوله: (وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا).

فما سببُ هذا الاستشكال؟

ولِمَ عَدَّ سيبويه العطفَ بالنصب على الشرط أحسنَ من العطف بالنصب على جوابه؟

وكيف تلقَّى المهدويّ ما ذهب إليه سيبويه؟

ترجيح مذهب سيبويه:

قال سيبويه في – ((باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما)) –: "وسألتُ الخليل عن قوله: إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثَنِي أُحَدِّثْكَ، وإِنْ تَأْتِنِي وَتُحَدِّثَنِي أُحَدِّثْكَ، فقال: هذا يجوز، والجزمُ الوجه.

ووجهُ نصبه على أنَّه حَمَلَ الآخر على الاسم، كأنَّه أراد: إنْ يكن إتيانٌ فحديثٌ أُحدِّثْك، فلمَّا قبُح أن يَرِدَّ الفعل على الاسم؛ نَوَى (أَنْ)؛ لأنَّ الفعل معها اسمٌ.

وإنَّما كان الجزمُ الوجهَ؛ لأنَّه إذا نَصبَ؛ كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلمَّا كان ذلك؛ كان أن يَحمل على الذي عَمِلَ فيما يَليه أَولى؛ وكرهُوا أن يَتخطَّوا به مِن بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئًا واحداً"[58].

يختار سيبويه وشيخُه الخليلُ الجزمَ إذا عُطِف الفعل على الشرط، وأجازَا فيه النصب بإضمار (أَنْ) بعد الفاء والواو؛ وإنَّما كان الجزمُ اختيارَهما؛ لأنَّ النصب يؤُول إلى معنى الجزم ولم يخرج عنه؛ لذلك كان تأويلُ النصب ((إنْ يكن إتيانٌ فحديثٌ أُحدِّثْك)). وهذا تمثيلٌ لا يُنطق به. ومعناه: ((إِنْ تَأْتِنِي وَتُحَدِّثْنِي أُحَدِّثْكَ)) بالجزم، فكان الجزم أَولى وأقربَ؛ ليكون عاملُ الفعل المعطوف هو ما عَمِل في الذي قبلَه، فيحصل التطابق بين الفعلَيْن، ويُستَغنى عن التأويل الذي يُحْوِج إليه النصب[59].

وإذا عُطف الفعلُ على جواب الشرط؛ جاز فيه الجزمُ، والرفع، والنصب. قال سيبويه: "وتقول: إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ فَأُحَدِّثْكَ. هذا الوجهُ، وإن شئت؛ ابتدأتَ. وكذلك الواو و(ثُمَّ)، وإن شئت؛ نصبت بالواو والفاء كما نصبتَ ما كان بين المجزومَين. واعلم أنَّ (ثُمَّ) لا يُنْصَبُ بها كما يُنْصَبُ بالواو والفاء، ولم يجعلوها ممَّا يُضْمَرُ بعده (أَنْ)"[60].

اختار سيبويه الجزم، وأجاز الرفع والنصب؛ لكنَّه يَعُدُّ النصبَ ضعيفاً؛ لقوله: "واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله: ((إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ وَأُعْطِيَكَ)) ضعيفٌ، وهو نحوٌ من قوله:

..... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

فهذا يجوز وليس بحدِّ الكلام ولا وجهه؛ إلَّا أنَّه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنَّه ليس بواجب أنَّه يَفعل؛ إلَّا أن يكون من الأوَّل فعلٌ، فلمَّا ضارَع الذي لا يُوجِبُه كالاستفهام ونحوِه؛ أجازوا فيه هذا على ضعفه، وإن كان معناه كمعنى ما قبلَه إذا قال: وَأُعْطِيَكَ. وإنَّما هو في المعنى كقوله: أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللهُ، يوجبُ بالاستثناء"[61].

يرى سيبويه أنَّ نصبَ الفعل بعد جواب الشرط ضعيفٌ؛ لأنَّ جواب الشرط خبرٌ موجَبٌ، وشبَّه ذلك بقوله: ((وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا)). وهذا القول لا يُجيزه سيبويه إلَّا في ضرورة الشعر[62]؛ لأنَّه عطف بالنصب على الواجب[63]؛ إذ لم يُسْبَقْ بنفْيٍ أو طلبٍ. ثُمَّ بيَّن أنَّ النصب بعد جواب الشرط أَقْوَى من النصب في الواجب؛ لأنَّ قوله: ((وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ)) خبرٌ يَعِدُ المتكلِّم بالوفاء به؛ وإنَّما كان النصب أَقْوَى بعد جواب الشرط، وإن كان موجَباً؛ لأنَّه لا يَجب وقوعُه؛ لتعلُّقه بوقوع الشرط، والشرطُ قد يقع وقد لا يقع. فلمَّا أشبه غير الواجب[64] كالاستفهام ونحوِه؛ جاز نصبُ الفعل بعده.

وتبع المبردُ سيبويه[65]، وخالفه الرمّانيُّ (384هـ)، فذهب إلى أنَّ النصب بعد الجواب أقوى منه بعد الشرط. فقال: "الذي يجوز في إعراب الفعل بين الجزمَيْنِ إجراؤُه على الرفع... وعلى الجزم... وعلى النصب بالصرف... إلَّا أنَّ الصَّرْف يَضْعُفُ بين الجزمَيْنِ؛ لأنَّه في الشرط الذي يُشبه الواجبَ من جهة أنَّه واقعٌ على الشرط، ويُشبه غيرَ الواجب من جهة أنَّه يجوز أنْ لا يقعَ، فإذا جاء بعد تمام الكلام؛ قَوِيَ الصرفُ؛ لأنَّه أحملُ للتأويل إذا جاء بعد التمام"[66].

ولعلَّ سيبويه يقصد الضعف في القياس؛ إذ أجاز العطف بالنصب بعد جواب الشرط، وذكر أنَّه قُرِئَ به. فقال: "وتقول: إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ فَأُحَدِّثْكَ. هذا الوجهُ، وإن شئت؛ ابتدأتَ. وكذلك الواو و(ثُمَّ)، وإن شئت؛ نصبت بالواو والفاء كما نصبتَ ما كان بين المجزومَيْنِ. واعلمْ أنَّ (ثُمَّ) لا يُنْصَبُ بها كما يُنْصَبُ بالواو والفاء... فإذا انقضى الكلام ثُمَّ جئت بـ(ثُمَّ)؛ فإن شئت؛ جزمت، وإن شئت؛ رفعت. وكذلك الواو والفاء... إلَّا أنَّه قد يجوز النصبُ بالفاء والواو. وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: (يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[67]... قال الأعشى فيما جاز من النصب[68]:

وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مُجَرَّا وَمَسْحَبَا
وَتُدْفَنَ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسِئْ يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ

فأجاز النصب بعد الجواب، واستشهد عليه بالقراءة وقولِ الأعشى، الذي قال فيه: ((قال الأعشى فيما جاز من النصب))، فنصَّ على جواز النصب. ويظهر من قوله: ((إلَّا أنَّه قد يجوز النصبُ بالفاء والواو)) أنَّ ذلك قليلٌ، كما تُفيده (قدْ)؛ إذ يَبْعُد أن يردَّ ذلك بعد أن قُرِئَ به ورُوِي في الشعر؛ وإنَّما المرادُ أنَّ ذلك قليلٌ ضعيفٌ في القياس بخلاف الجزم والرفع؛ لكن لَمَّا أشبه جوابُ الشرط غيرَ الواجب كالاستفهام ونحوه؛ قَوِيَ النصبُ، فجاز.

هذا الذي سبق بيانُه مذهب سيبويه. ويظهر مَيْلُ المهدويّ إليه؛ لأنه قد نصَّ على أنَّ الفعل إذا عطف بالنصب على الشرط؛ فهذا **"أحسنُ من النصب بعد الجواب"**[70]، واستشهد على ذلك بأنَّ سيبويه جعل النصب بعد جواب الشرط شبيهاً بقول الشاعر: ((وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا))؛ إلَّا أنَّ سيبويه ذكر أنَّ النصب بعد الجواب أَقْوَى وأمثلُ من قول الشاعر؛ لأنَّه عطف (فَأَسْتَرِيحَا) على الواجب.

وخلاصة القول أنَّ المهدويَّ قد رجّح مذهب سيبويه؛ إذ اقتصر عليه، ولم يذكر قول من خالفه أو اعترض عليه؛ إذ قد خالفه الرمانِيُّ في ذلك، فذهب إلى أنَّ النصب بعد الجواب أَقْوَى من النصب بعد الشرط. ولم يُورِد المهدويّ ذلك أو يُشِرْ إليه. وهذا يُشعر بضعف قول من خالف سيبويه، ويُعَزِّز القولَ بترجيح مذهبه.

المبحث الثالث: ترجيح المهدوي لمذهب سيبويه في قضايا الحروف، ويضمّ مسألتين، وهي:

المسألة الأولى: لامُ (لَمَنِ إِشْتَرِيٰهُ) بين الابتداء والتوطئة للقَسَم

أتى ذلك في قول الله – تعالى –: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ إِشْتَرِيٰهُ مَا لَهُۥ فِے ٱلْاَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾[71].

قال المهدويّ: "و(وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ إِشْتَرِيٰهُ) (مَن): بمعنى: الذي: مبتدأة، والخبر: (مَا لَهُۥ فِے ٱلْاَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ)، و(مِنْ): زائدة للتوكيد، ولام (لقد): للقَسَم، ولام (لَمَن): للتأكيد، هذا مذهب سيبويه، وأكثر النحويّين[72]، وإحدى الجملتين عند سيبويه مُقسَمٌ عليها، وهي: (وَلَقَدْ عَلِمُواْ)، والتقدير: ((واللهِ لقد علموا))، والجملة الثانية عنده غيرُ مُقسَم عليها.

وأجاز الفرَّاء أن تكون الجملتان مُقسَماً عليهما، وتكون (مَن) للشرط[73]"[74].

ذكر المهدويّ الاختلاف في اللَّام من قوله – عزَّ وجلَّ –: (لَمَنِ إِشْتَرِيٰهُ). فمنهم مَن يجعلها لامَ ابتداءٍ، وإلى هذا ذهب سيبويه وجمهور النحويّين. ومنهم مَن ذهب إلى أنَّها اللَّامُ الموطِّئة للقَسَم. وهذا قول الفرَّاء.

فكيف تلقَّى المهدويّ ذلك؟

ترجيح قول سيبويه:

مذهب سيبويه[75] وأكثر النحويّين[76] أنَّ اللَّام في قوله: (لَمَنِ إِشْتَرِيٰهُ) لامُ ابتداءٍ، قد علَّقت الفعل (عَلِم) عن العمل، و(مَن) اسم موصولٌ في محلِّ رفعٍ مبتدأ، و(إِشْتَرِيٰهُ) جملة من فعلٍ، وفاعلٍ، ومفعولٍ به، لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنَّها صلة الموصول، و(مَا لَهُۥ فِے ٱلْاَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ) جملةٌ في محلِّ رفعٍ خبر المبتدإ. واللَّامُ في قوله: (وَلَقَدْ عَلِمُواْ) واقعةٌ في جواب قَسَمٍ محذوفٍ؛ والتقدير: ((وَاللهِ لَقَدْ عَلِمُوا))، وهذه الجملة هي الْمُقْسَم عليها. وجملةُ (لَمَنِ إِشْتَرِيٰهُ) غيرُ مُقْسَمٍ عليها[77].

وذهب الفرَّاءُ إلى أنَّ اللَّام مُوَطِّئةٌ لِلْقَسَم، و(مَن) شرطيةٌ في محلِّ رفعٍ مبتدأ، وقوله: (مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ) جوابُ القسمِ، و(ٱشْتَرَىٰهُ) خبرُ اسمِ الشرطِ (مَن). وجوابُ الشرطِ محذوفٌ يدلُّ عليه جوابُ القَسَم؛ لأنَّه إذا اجتمع الشرط والقَسَم؛ كان الجواب للسابق منهما. وقوله: (وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ) جملتانِ مُقْسَمٌ عليهما[78].

لكنّ إعراب الفرَّاء اعترض عليه النحويُّون. قال الزجاج: "جعل بعضهم (مَن) بمعنى الشرط، وجعل الجواب (مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ). وهذا ليس بموضع شرط ولا جزاءً؛ ولكن المعنى: ولقد علموا الذي اشتراه ما له في الآخرة من خلاق: كما تقول: وَاللَّهِ لقد علمت للَّذي جاءَك ما له من عقلٍ"[79].

بَيْدَ أنَّ الزجاج لم يُبيِّنْ وجهَ الاعتراض، وبيَّن ذلك أبو حيّان (745هـ)، فقال: "وأرى المانع من ذلك أنَّ الفعل الذي يلي (مَن) هو ماضٍ لفظاً ومعنًى؛ لأنَّ الاشتراء قد وقع، وجعلُه شرطاً لا يصحُّ؛ لأنَّ فعل الشرط إذا كان ماضياً لفظاً؛ فلا بدَّ أن يكون مستقبلاً في المعنى، فلمَّا كان كذلك؛ كان ليس موضعَ شرطٍ"[80].

ويظهر من مَساق كلام المهدويّ أنَّه قد رجَّح مذهب سيبويه والجمهور؛ لأنَّ إعرابَهم لا يَرِد عليه الإشكالُ الذي اعتُرِض به على ما ذهب إليه الفرَّاء. ويدلُّ على ترجيحه أنَّه أعرب الآيةَ على مذهب سيبويه، وقال: **"هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويّين"**[81]، كأنَّه يقول: هذا الإعراب الذي ذهب إليه سيبويه هو الراجح عندي؛ لأنَّ أكثرَ النحويّين قد تابعوه عليه، خلافاً لقول الفرَّاء الذي اعتُرِض عليه.

ثُمَّ ذكر قول الفرَّاء في الأخير، وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّه يُضعّف قوله؛ إذ أخَّره في الذكر؛ لتأخره في الصحَّة عن قول سيبويه والجمهور. والمهدويُّ لا يُصرح غالباً بترجيح قولٍ على آخر؛ لكنَّ ذلك يبدو في ثنايا كلامه.

المسألة الثانية: واوُ (والبحرُ) بين الحالية والعاطفة

جاء ذلك في قول الله – تعالى –: (وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ)[82].

قال المهدويّ: "ومَنْ قرأ: (وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ)؛ بالرفع[83]؛ فـ(البَحْرُ) مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة في موضع الحال؛ كأنَّه قال: ((والبحرُ هذه حالُه))[84]، ويجوز أن يكون الرفعُ على العطف على موضع اسم (أنَّ)، وخبر (أنَّ) في الوجهين: (أَقْلَامٌ)[85]. ونصبُ (البحر) على العطف على (ما)، وهي اسم (أنَّ)"[86].

توقّف المهدويّ عند قراءة: (والبحرُ) بالرفع، فذكر في إعرابها وجهَيْنِ:

أحدهما: أنَّ الواوَ واوُ الحال، والجملة بعدها مبتدأٌ وخبرٌ، وهذا قول سيبويه.

وثانيهما: أنَّ الواو عاطفةٌ، و(البحرُ) معطوفٌ على موضع اسم (أنَّ).

فكيف تلقَّى المهدويّ ذلك؟

ترجيحه لقول سيبويه:

إذا جُعِلت الواو واوَ عطْفٍ؛ كان (الْبَحْرُ) معطوفاً على موضع (أَنَّ). والعطفُ على موضع (أَنَّ) المفتوحة قد اختلف فيه النحويُّون، فأجازه قومٌ[87] واحتجُّوا بأنَّه عُطِف بالرفع على اسم (أَنَّ) قبل دخولها على الاسم، وهي لا تُغَيِّر معنى الابتداءِ؛ بل تؤكده، ومنعه آخرون[88]، وحجّتُهم أنَّ (أَنَّ) المفتوحة قد غيَّرت معنى الابتداء؛ لأنَّها وما بعدها مصدرٌ، فهي ليست كـ(إنَّ) المكسورة التي لا تدلُّ على غير التوكيد، فلا يُغيِّر دخولُها معنى الابتداء.

وإذا كانت الواو حاليةً فلا إشكالَ من حيث الصناعة النحوية، وكذا أعربها سيبويه؛ إذ قال – بعد أنْ أعرب قراءةَ النصب –: "وقد رفعه قومٌ على قولك: لَوْ ضَرَبْتَ عَبْدَ اللهِ وَزَيْدٌ قَائِمٌ؛ مَا ضَرَّكَ؛ أي: لَوْ ضَرَبْتَ عَبْدَ اللهِ وَزَيْدٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ، كأنَّه قال: وَلَوْ أَنَّ ما فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرةٍ أَقْلَامٌ والبَحْرُ هذا أَمْرُهُ؛ ما نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ"[89].

فالواوُ عند سيبويه واوُ حالٍ، و(الْبَحْرُ) مبتدأ، و(يَمُدُّهُ) جملةٌ في موضع رفعٍ خبره، وجملة المبتدإ والخبر في موضع نصبٍ حال؛ قال السيرافيُّ: "وإنَّما أحوج سيبويه إلى أن يفسر رفع (البحر) بالحال؛ لأنَّ حملَ رفْع (البحر) على موضع (أَنَّ) لا يَحْسُن؛ لأنَّ (لَوْ) لا يليها الابتداء"[90].

وهذا الذي ذكره أبو سعيدٍ؛ نصَّ عليه سيبويه، فقال: "و(لَوْ) بمنزلة (لَوْلَا)، ولا تُبتدأ بعدها الأسماءُ سِوى (أَنَّ)، نحو: لَوْ أنَّك ذاهبٌ. و(لَوْلَا) تُبتدأ بعدها الأسماءُ"[91].

فإذا وَلِيَها اسمٌ؛ ارتفع بفعلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه المذكور بعد الاسم. قال ابنُ خروفٍ: "وقد يقع الاسم بعدها وبعده الفعل أو الاسم في قولهم: لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي[92]، و:

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ ..... [94]

والاسم بعدها فاعلٌ بفعلٍ مُضمَرٍ يدلُّ عليه الظاهر، كالشرط في قولهم: إِنِ اللهُ أَمْكَنَنِي مِنْ فُلَانٍ"[94].

ويظهر من كلام المهدويّ أنَّه قد رجَّح إعراب سيبويه ومال إليه؛ لأنه قدَّمه في الذِّكْر وحكاه بصيغة الجزم وإن أجاز بعد ذلك العطف على موضع اسم (أَنَّ). وممَّا يدلّ على أنه رجَّح قول سيبويه أنه اقتصر على إعرابه في "شرح الهداية"، فقال: "ومن رفع فعلى الابتداء، والخبرُ (يَمُدُّهُ)"[95]. ولم يُشِر إلى العطف على الموضع.

وخلاصة القول أنَّ المهدويَّ قد رجَّح أن الواو حالية لا عاطفة، وما بعدها جملة اسمية في محلِّ نصبٍ حال، وهذا قول سيبويه، ولا إشكال عليه، بخلاف ما يَرِد على العطف على موضع (أَنَّ) المفتوحة الهمزة؛ لأنه اختلف

النحويُّون في جوازه كما سبق بيانه، فذكرَ العكبريُّ[96] وأبو حيَّان[97] أنَّ المحقِّقينَ لم يُجيزوا العطف على موضع المفتوحة.

المبحث الرابع: ترجيح المهدوي لمذهب سيبويه في قضايا الجمل، وتحته مسألتان، وهما:

المسألة الأولى: موضع (يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰناً) بين الحال والصفة

ورد ذلك في قول الله – عزَّ وجلَّ –: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْيَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰناً)[98].

قال المهدويّ: "(يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰناً): حالٌ مِن (آمِّينَ)، وهو أحسنُ مِن كونه صفة.

أبو عليٍّ: كما لا أستحسنُ أنْ أَصِفَهُ قبل الإعمال؛ لمشابهته الفعل، وهو مذهب سيبويه؛ كذلك لا أستحسنُ أنْ أصفَه بعد الإعمال؛ لأنَّ مشابهَتَه للفعل قائمةٌ بعدُ كما كانت قبلُ[99]"[100].

اختُلِف في إعراب قوله – تعالى –: (يبتغون). فَمِنهم مَن ذهب إلى أنَّه في موضع نصبٍ حال مِن (آمِّينَ)[101]، ومِنهم من أعرب الجملةَ صفةً لـ(آمِّينَ)[102]. ومذهب سيبويه أنَّه لا يُستحسن أنْ يُوصفَ اسمُ الفاعل قبل إعماله؛ لمشابهته الفعل، ونقل المهدويُّ عن أبي عليٍّ أنَّه لا يَستحسنُ وصفَه بعد الإعمال؛ لأنَّ المشابهة لا تزال باقيةً.

فكيف تلقَّى المهدويُّ ذلك؟

ترجيح مذهب سيبويه:

لَمَّا عرض سيبويه لهذه المسألة؛ قال: "وقد يجوز على هذا الحدِّ أن تقول: مررت برجلٍ حَسَنٌ أبوه. وهو فيه أبعدُ؛ لأنَّه صفة مشبَّهة بالفاعل. وإنْ وصفتَه فقلت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٌ ظَرِيفٌ أَبُوهُ؛ فالرفعُ فيه الوجه والحدّ، والجرُّ فيه قبيح؛ لأنَّه يَفصل بوصفٍ بينه وبين العامل. أَلَا ترى أنَّك لو قلت: مَرَرْتُ بضَارِبٍ ظَرِيفٍ زَيْداً، وهَذَا ضَارِبٌ عَاقِلٌ أَبَاهُ؛ كان قبيحاً؟ لأنَّه وصفَه فجعل حالَه كحال الأسماء؛ لأنَّك إنَّما تبتدئ بالاسم ثُمَّ تَصفه"[103].

إذا عمِل اسم الفاعل أو الصفة المشبَّهة به؛ فإنَّ سيبويه يستقبح أن يُوصفَا؛ وذلك لأنَّ اسم الفاعل والصفة المشبَّهة به اسمان، ويعملان عملَ الفعل؛ لمشابهته، فلمَّا وُصفَا؛ قَوِيَتْ فيهما الاسمية، فبعُدَا عن مُشابهة الفعل، فلم يعملَا عملَه؛ لأنَّ الأفعال لا تُوصف[104].

والظاهر في هذا النصِّ أنَّ سيبويه لا يستحسن الوصف قبل الإعمال كما في الأمثلة التي ذكر؛ لكنَّ قوله: ((لأنَّه وصفَه فجعل حالَه كحال الأسماء))؛ يظهر منه أنَّه يستقبح إعمالَ اسم الفاعل والصفة المشبَّهة به، سواء كان

الوصف قبل الإعمال أو بعده؛ لأنَّه علَّل ذلك بأنَّ الوصف جعلَ حالَه كحال الأسماء؛ يعني: قوَّى فيه جانب الاسمية؛ لأنَّ الوصف من خصائص الأسماء. ثُمَّ ينضاف إلى ذلك أنَّه يلزم على الوصف قبل الإعمال الفصلُ بين العامل والمعمول.

واختار المهدويُّ في إعراب قوله – تعالى –: (يبتغون) أن يكون في موضع نصبٍ على الحال مِن الضمير المستكنِّ في (آمِّينَ)، واستحسن هذا الإعراب؛ لأنَّ اسم الفاعل إذا وُصف أو صُغِّر؛ لم يعمل في السعة والاختيار[105]؛ لأنَّ الوصف والتصغير من خصائص الأسماء، ثُمَّ نقل عن أبي عليٍّ أنَّ سيبويه لا يستحسنُ أنْ يصِفَ اسم الفاعل قبل إعماله؛ لمشابهته الفعل، وذكر أنَّ أبا عليٍّ لا يستحسنُ أنْ يصفَه بعد الإعمال؛ لأنَّ مشابهَتَه للفعل لا تزال قائمةً سواء كان وُصفه قبل الإعمال أو بعده.

وهذا الذي ذهب إليه أبو عليٍّ بناه على قول سيبويه؛ إذ لم يستحسن سيبويه أن يُوصف اسم الفاعل إذا عمل، والعلَّة في ذلك أنَّه قَوِيَتْ فيه الاسمية فأبعدته عن مشابهة الفعل، وهذه العلَّة ملازمة له بعد إعماله أيضاً. قال سيبويه: "ألَا ترى أنَّك لو قلت: مَرَرْتُ بضَارِبٍ ظَرِيفٍ زَيْداً، وهَذَا ضَارِبٌ عَاقِلٌ أَبَاهُ؛ كان قبيحاً؟ لأنَّه وصفَه فجعل حالَه كحال الأسماء؛ لأنَّك إنَّما تبتدئ بالاسم ثُمَّ تَصفه"[106].

فعلَّل سيبويه قُبحَ إعمال اسم الفاعل مع الوصف بأنَّه صارت حالُه كحال الأسماء؛ أي: قوي فيه جانب الاسمية، فابتعد عن مشابهته الفعل؛ لذلك لا يحسن أن يعمل.

ومفاد القول أنَّ المهدويّ أعرب قوله: (يبتغون) في موضع نصبٍ على الحال مِن الضمير المستتر في (آمِّينَ)، وقال: **"وهو أحسنُ مِن كونه صفة"**[107]؛ لأنَّ (آمِّينَ) قد عمل فنصب (البيتَ). وهذا الإعراب الذي استحسنه قد اعتمد فيه على قول سيبويه، وفي ذلك ترجيح لمذهبه.

المسألة الثانية: (مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ) بين جواب القَسَم وجواب الشرط

ورد ذلك في قول الله – تعالى –: ﴿وَلَئِنَ اَتَيْتَ ٱلذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾[108].

قال المهدويّ: "وأُجيبت (لَئِنْ) بجواب (لَوْ) في هذا، وفي قوله: ﴿وَلَئِنَ اَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَّظَلُّواْ مِنْ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾[109]، والمعنى: لَيَظَلُّنَّ؛ لأنَّ أصل (إنْ) للمستقبل، و(لَوْ) للماضي، كما أُجيبت (لَوْ) بجواب (لَئِنْ) في نحو: ﴿وَلَوَ اَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ﴾[110]؛ لأنَّ الماضيَ وَلِيَها كما يلي (لَوْ)، وكلُّ واحدةٍ من (لَوْ) و(لَئِنْ) عند سيبويه على بابها، وإنَّما تداخلتَا في الجواب؛ لدلالة اللَّام على معنى القَسَم، فجاء الجواب كجواب القَسَم[111].

الأخفش: لَمَّا تقاربتَا تداخلتَا في الجواب، فاستعمل كلّ واحدةٍ منهما مكان الأخرى، وأصل (لَوْ) للماضي،

ويمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و(لَئِنْ) للمستقبل، ويقع بها الشيء لوقوع غيره[112]"[113].

اختلف النحويُّون في قوله: (وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ). فذهب الفرَّاء والأخفش إلى أنَّ (لَئِنْ) بمعنى: (لَوْ)؛ لذلك أُجيبتْ بجواب (لو)، وعلى هذا يكون (مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ) جواباً للشرط[114].

وذهب سيبويه وأصحابه[115] إلى أنَّ معنى (إنْ) غيرُ معنى (لَوْ)، وأنَّ اللَّام في (لَئِنْ) موطِّئةٌ للقَسَم، وقوله: (مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ) جوابُ القَسَم لا جوابُ الشرط.

فكيف تلقَّى المهدويّ ذلك؟

ترجيح قول سيبويه:

هذه من المسائل التي استشكلها سيبويه، فسأل عنها الخليل، فقال: "وسألته عن قوله – عزَّ وجلَّ –: (وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ)[116] فقال: هي في معنى: لَيَفْعَلُنَّ، كأنَّه قال: لَيَظَلُّنَّ، كما تقول: واللهِ لا فعلتُ ذاك أبداً، تريد معنى: لا أفعلُ.

وقالوا: لَئِنْ زُرْتَهُ مَا يَقْبَلُ مِنْك، وقال: لَئِنْ فَعَلْتَ مَا فَعَلَ، يريد معنى: ما هو فاعلٌ وما يَفْعَلُ، كما كان (لَظَلُّوا) مِثل لَيَظَلُّنَّ، وكما جاءت: (سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ)[117] على قوله: أَمْ صَمَتُّمْ، فكذلك جاز هذا على ما هو فاعلٌ. قال – عزَّ وجلَّ –: (وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ) ؛ أي: ما هم تابعين.

وقال – سبحانه –: (وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ)[118]؛ أي: ما يمسكهما من أحدٍ"[119].

بيَّن الخليل لسيبويه أنَّ قوله: (لَظَلُّوا) معناه: لَيَظَلُّنَّ؛ وذلك أنَّه اجتمع قَسَمٌ وشرطٌ فكان الجواب للقَسَم؛ لتقدُّمه على الشرط ولم يُسبقَا بذي خبرٍ، وسدَّ جوابُ القَسَم مَسَدَّ جواب الشرط، وجاء الفعلُ ماضيَ اللفظ، وحقُّ جواب الشرط أن يكون مستقبلاً بخلاف جواب القَسَم؛ إذ يصلح لِما مضى أو لِما يُستَقبل[120]، ثُمَّ ذكر سيبويه أنَّ قوله: (مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ) جواب القسَم المحذوف.

وقد جعل الفرَّاء والأخفش[121] (إنْ) بمعنى (لو)، فقال الفرَّاء: "أُجيبت (لَئِنْ) بما يجاب به (لو). و(لو) في المعنى ماضية، و(لَئِنْ) مستقبلة؛ ولكن الفعل ظهر فيهما بـ(فَعَل) فأُجيبتَا بجواب واحدٍ، وشُبِّهت كلّ واحدة بصاحبتها. والجواب في الكلام في (لئن) بالمستقبل مثل قولك: لئن قمت لأقومنَّ، ولئن أحسنت لتُكرمنَّ، ولئن أسأت لا يُحْسَنْ إليك. وتجيب (لو) بالماضي فتقول: لو قمت لقمت، ولا تقول: لو قمت لأقومنَّ. فهذا الذي عليه

يُعمل، فإذا أُجيبت (لو) بجواب (لئن)؛ فالذي قلت لك من لفظ فِعْلَيْهما بالمضيّ، ألا ترى أنَّك تقول: لو قمت، ولئن قمت، ولا تكاد ترى (تَفْعل) تأتي بعدهما، وهي جائزة؟ فلذلك قال: ﴿وَلَئِنَ اَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَّظَلُّواْ﴾ فأجاب (لَئِنْ) بجواب (لو)، وأجاب (لو) بجواب (لَئِنْ) فقال: ﴿وَلَوَ اَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾[122]"[123].

ذهب الفرَّاء والأخفش إلى أنَّ (إنْ) تأتي بمعنى: (لو)؛ فلذلك تُجاب بجواب (لو)، والأصل أن تجاب (إنْ) بالمستقبل، وتجاب (لو) بالمضيّ؛ لكن قد تُستعمل (إنْ) بمعنى: (لو)، فتجاب بجوابها، وذلك إذا وَلِيَها الفعل الماضي.

فصار – عند الفرَّاء – قوله: ﴿مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾ جواباً للشرط؛ لإجراء (إنْ) مُجرى (لو)، وكذا نُقِل عن الأخفش والزجاج[124]. وهذا خلاف مذهب سيبويه؛ فإنَّ (إنْ) و(لَوْ) عنده على بابهما، ولمْ يقعْ أحدُهما موقعَ الآخر، وأنَّ قوله: ﴿مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾ جواب القَسَم المحذوف الذي تُؤذن به اللَّام الموطِّئة.

ويظهر أنَّ المهدويّ قد رجَّح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه قدَّم قوله على قول الأخفش، وذكر أنَّ (إنْ) و(لَوْ) عند سيبويه على بابهما، وإنَّما تداخلتَا في الجواب؛ لدلالة اللَّام الموطِّئة على القَسَم، فجاء الجواب كجواب القَسَم، وبيَّن أنَّ الفعل الماضيَ معناه الاستقبال، فقال: "وأُجيبت (لَئِنْ) بجواب (لَوْ) في هذا، وفي قوله: ﴿وَلَئِنَ اَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَّظَلُّواْ مِنْ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾، والمعنى: لَيَظَلُّنَّ"[125]. وهذا يدلُّ على ترجيحه قولَ سيبويه، ويُؤيِّد ذلك أنَّه قال – في موضعٍ آخر –: "وقوله: ﴿لَّظَلُّواْ مِنْ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [126]؛ أي: ليظلُّنَّ، **وحَسُن وقوعُ الماضي في موضع المستقبل**؛ لما في الكلام من معنى المجازاة، والمجازاة لا تكون إلَّا بمستقبل، **قاله الخليل**[127] **وغيره**"[128].

فذكر المهدويُّ – هاهنا – **قول الخليل وغيره؛ يعني: سيبويه**، ولم يُورِدْ ما ذهب إليه الفرَّاءُ والأخفشُ، وفي ذلك إشارةٌ إلى تضعيف قولهما، ودليلٌ على ترجيحه مذهبَ الخليل، وسيبويه، ومَن تبعهما.

وخلاصة القول أنَّ المهدويّ قد رجّح قول سيبويه والخليل، فيكون قوله – تعالى –: ﴿مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾ جواباً للقَسَم، وليس جواباً للشرط، خلافاً لما ذهب إليه الفرَّاء، ونُقِل عن الأخفش والزجاج؛ لكن استُعْمِل الفعل الماضي موضعَ المستقبل توثيقاً وتأكيداً لوقوعه.

الخاتمة

هذه خاتمة للنتائج التي توصّلت إليها الدراسة، وهذا بيانها:

اشتملت الدراسة على ثماني مسائل دار عليها البحث، وقد تضمَّنت ثلاث مسائل في قضايا الأسماء، ومسألة في قضايا الأفعال، واثنتين فيما يختصّ بالحروف، واثنتين فيما يتعلَّق بالجمل.

وقد انتصر المهدويّ في تلك المسائل لقول سيبويه، فذكر أنّ خبر (مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ) [الرعد: 36]؛ محذوف على مذهب سيبويه، وفي الكلام ما يدلّ عليه؛ والتقدير: ((فيما يُقصّ عليكم مثلُ الجنة))، وضعَّف قول الخليل، ويونس، والفرّاء، والزجاج. ثُمّ رجَّح مذهب سيبويه في قول الله – عزَّ وجلَّ–: (يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ) [البقرة: 60]؛ إذ رأى أن (مِنْ) لا تُزاد في الواجب، وضعَّف المهدويّ قول الأخفش ومن وافقه؛ لأنهم يذهبون إلى أنها زائدة في الواجب. وذكر أنّ (مالك) من قول الله – عزَّ وجلَّ –: (قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ) [آل عمران: 26]؛ منادًى، ولست صفة كما ذهب إلى ذلك المبرد والزجاج، وضعَّف المهدويّ إعرابهما، وانتصر لقول سيبويه.

وقد تابع المهدويّ سيبويه، فذكر أن نصب الفعل بعد الشرط – إذا كان معطوفاً عليه –؛ أحسنُ من نصبه بعد جوابه مرجِّحاً بذلك مذهبه. ثُمَّ بيَّن أنّ لام (لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ) [البقرة: 101]؛ لامُ ابتداء كما قال سيبويه وأكثر النحويين، ومالَ إلى ما ذهب إليه سيبويه، مخالفاً ما قاله الفراء الذي جعل اللام موطئةً للقَسَم. ثُمَّ أعرب الواو من قوله – تعالى –: (وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ) [لقمان: 26]؛ واوَ حالٍ مرجِّحاً إعراب سيبويه ومعترضاً على الزجاج والنحاس اللذينِ أجازَا أن تكون عاطفة.

ثُمَّ أعرب قوله – تعالى –: (يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا) [المائدة: 3]؛ حالاً على مذهب سيبويه، واستحسن ذلك ولم يُعربها صفة كما فعل مكيّ وغيره. وجعل قوله – تعالى –: (مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ) [البقرة: 144]؛ جواباً للقَسَم منتصراً بذلك لأعراب سيبويه وشيخه الخليل، ومخالفاً لقول الفراء والأخفش؛ لأنهما أعرباها جواباً للشرط.

الهوامش:

(1) وقد نوقشت يوم السادس عشر من دجنبر عام ألفين واثنين وعشرين بكلية اللغة العربية بجامعة القاضي عياض بمراكش، وهي تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد الفرَجي حفظه الله.

(2) سورة الرعد: الآية، 36.

(3) التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل: أبو العبّاس أحمد بن عمّار المهدويّ، تحقيق محمد زياد محمد طاهر شعبان وفرح صبري شيخ البزُورية، الناشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ط. 1، 1435هـ–2014م، 3/583-584.

(4) ينظر: معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحّاس، أحمد بن محمد، تحقيق محمد علي الصابوني، الناشر جامعة أمّ القرى – مكة المكرمة، ط. 1، 1410هـ–1989م، 3/501.

(5) ينظر: إعراب القرآن: أبو جعفر النحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق زهير غازي زاهد، الناشر عالم الكتب – بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط. 2، 1405هـ-1985م، 183/4.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجّاجُ، إبراهيم بن السريّ بن سهل، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، الناشر عالم الكتب – بيروت، ط. 1، 1408هـ-1988م، 150/3.

(7) ينظر: معاني القرآن: أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار عالم الكتب – بيروت، ط. 3، 1403هـ-1983م، 65/2. حُكي ذلك عن الفراء، ولم يصرّح به في "معاني القرآن"، وممّن حكاه عنه مكّيٌّ، ينظر: مشكل إعراب القرآن: مكيّ بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، الناشر مؤسسة الرسالة – بيروت، ط. 2، 1405هـ، 398/2-399.

(8) ينظر: الكتاب: أبو بِشْرٍ سيبويه، عَمرو بن عثمان بن قَنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة، ط. 3، 1408هـ-1988م، 143/1.

(9) ينظر: الكتاب: سيبويه، 143/1.

(10) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة، د. ط، 1396هـ - 1976م، 759/2.

(11) ينظر: معاني القرآن: الفرّاء، 65/2، ومشكل إعراب القرآن: مكيّ، 398/2-399، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق ابن عطية الأندلسيّ، تحقيق مجموعة من الباحثين، الناشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – قطر، ط. 3، 1436هـ-2015م، 616/5، 649، والدر في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، الناشر دار القلم – دمشق، د. ط، د ت، 58/7-59.

(12) التحصيل: المهدويّ، 591/3.

(13) هذا تقديرٌ لآية شبيهة، وهي قوله – تعالى –: (مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ)، [محمد: 16].

(14) أي: في قوله – تعالى –: (مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ).

(15) ينظر: الإغفال: أبو عليٍّ الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، الناشر المجمع الثقافيّ – مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث – دبي، د. ط، 1424هـ-2003م، 343/2-346.

(16) التحصيل: المهدويّ، 591/3-592، (بتصرف).

(17) ينظر: الإغفال: أبو عليٍّ الفارسيّ، 344/2-345.

(18) ينظر: المصدر نفسه، 351/2.

(19) التحصيل: المهدويّ، 592/3.

(20) ينظر: الإغفال: أبو عليٍّ الفارسيّ، 348/2-349، والمحرر الوجيز: ابن عطية، 42/3.

(21) ينظر: الإغفال: أبو عليٍّ الفارسيّ، 346/2، 351، والتفسير البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحديّ، تحقيق مجموعة من الباحثين، الناشر عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ط. 1، 1430هـ، 365/12.

(22) سورة البقرة: الآية، 60.

(23) هذا مذهب سيبويه كما نصَّ عليه في "الكتاب" وذكره ابن عطية، ينظر: الكتاب: سيبويه، 38/1. والمحرر الوجيز: ابن عطية، 420/1.

(24) معاني القرآن: أبو الحسن الأخفش، سعيد بن مسعدة، تحقيق هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة، ط. 1، 1411هـ-1990م، 105/1.

(25) التحصيل: المهدويّ، 237/1-238.

(26) و(الواجب) عند سيبويه هو: ما ثبت عند المتكلِّم وقوعه في الكون الخارجيّ، أو وَعَدَ بإيقاعه، و(غير الواجب) عنده هو: ما لم يقع أو جهل المتكلِّم وقتَ وقوعه، ينظر: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، (رسالة مقدَّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها): أفراح بنت علي المرشد، جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – السعودية، 1434هـ، 56، 60.

(27) سورة البقرة: الآية، 270.

(28) معاني القرآن: الأخفش، 105/1، (بتصرف).

(29) سورة النساء: الآية، 78، 165، وسورة الفتح: الآية، 28، والآية (وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً) بالواو.

(30) الكتاب: سيبويه، 38/1، (بتصرف).

(31) التحصيل: المهدويّ، 237/1-238.

(32) ينظر: إعراب القرآن: النحاس، 231/1.

(33) ينظر: المحرر الوجيز: ابن عطية، 420/1.

(34) التحصيل: المهدويّ، 171/2.

(35) المصدر نفسه، 488/6، وينظر: 254/2

(36) سورة آل عمران: الآية، 26.

(37) ينظر: الكتاب: سيبويه، 25/1، 196/2.

(38) معاني القرآن وإعرابه: الزجّاج، 394/1.

(39) المقتضب: أبو العباس المبرّد، محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ط. 1، 1415هـ-1994م، 239/4.

(40) ينظر: الكتاب: سيبويه، 184/2، 196.

(41) ينظر: الإغفال: أبو عليّ الفارسي، 111/2-114.

(42) التحصيل: المهدويّ، 44/2.

(43) ينظر: الكتاب: سيبويه، 25/1، 196/2، ومعاني القرآن وإعرابه: الزجّاج، 394/1، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين: البصريّين والكوفيّين: أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر مطبعة السعادة – القاهرة، ط. 4، 1380هـ-1961م، 341/1.

(44) ينظر: معاني القرآن: الفرّاء، 203/1، والزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكرٍ، محمدُ بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباريّ، تحقيق حاتم صالح الضامن، الناشر مؤسسة الرسالة – بيروت، ط. 1، 1412هـ-1992م، 51/1-52، والإنصاف: أبو البركات الأنباري، 341/1.

(45) الكتاب: سيبويه، 25/1، 196/2.

(46) معاني القرآن وإعرابه: الزجّاج، 394/1.

(47) يَا هَناه؛ أي: يا رجل، ولا تُستَعْمل إلَّا في النداء، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي ابن إسماعيل بن سيده المرسيّ، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر معهد المخطوطات العربية – القاهرة، ط. 2، 1424هـ-2003م، 77/4، (هنن).

(48) الكتاب: سيبويه، 196/2-197.

(49) الإغفال: أبو عليّ الفارسي، 112/2.

(50) ينظر: التحصيل: المهدويّ، 31/2-32.

(51) سورة الشورى: الآية، 32.

(52) قرأ بها نافعٌ، وابنُ عامرٍ، وأبو جعفرٍ، ينظر: كتاب السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، التميمي، تحقيق شوقي ضيف، الناشر دار المعارف – مصر، ط. 2، 1400هـ، 581، والمبسوط في القراءات العشر: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران الأصبهانيّ، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، الناشر مجمع اللغة العربية – دمشق، د. ط،1981م، 395.

(53) هذه قراءة باقي العشرة، ينظر: السبعة: ابن مجاهد، 581، والمبسوط: ابن مهران، 395.

(54) هذا من الوافر للمغيرة بن حَبْنَاء بن عمرو التيمي، وصدرُه: (سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ)، ينظر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة، ط. 4، 1420هـ-2000م، 522/8-524.

(55) ينظر: الكتاب: سيبويه، 92/3-93.

(56) هذه قراءة سمعها هارون النحويّ، وذكرها أبو بكر الأنباريّ، ينظر: التحصيل: المهدويّ، 50/6، وإيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباري، محمد ابن القاسم بن محمد بن بشار، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر مجمع اللغة العربية – دمشق، د. ط، 1391هـ-1971م، 882/2.

(57) التحصيل: المهدويّ، 52/6.

(58) الكتاب: سيبويه، 88/3.

(59) ينظر: شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرْزُبَان، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر شركة القدس للنشر والتوزيع – القاهرة، ط. 1، 2016م، 143/9، وشرح كتاب سيبويه، المسمَّى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: أبو الحسن عليُّ بن محمّد بن عليّ الحضرميّ الإشبيليّ، المعروف بابن خروف، تحقيق خليفة محمَّد خليفة بديري، الناشر كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلاميّ – طرابلس – ليبيا، ط. 1، 1425هـ-1995م، 175.

(60) الكتاب: سيبويه، 89/3.

(61) المصدر نفسه، 92/3.

(62) ينظر: الكتاب: سيبويه، 39/3.

(63) (الواجب) عند سيبويه هو: ما ثبت عند المتكلِّم وقوعه في الكون الخارجيّ، أو وَعَدَ بإيقاعه، ينظر: الواجب وغير الواجب: أفراح المرشد، 56.

(64) (غير الواجب) عند سيبويه هو: ما لم يقع أو جهل المتكلِّم وقتَ وقوعه، ينظر: الواجب وغير الواجب: أفراح المرشد، 60.

(65) ينظر: المقتضب: المبرّد، 21/2.

(66) شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم): أبو الحسن عليّ بن عيسى الرمانيّ، (رسالة دكتوراه) تحقيق سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفيّ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية – الرياض، 1418هـ-1998م، 1017-1018. (بتصرف).

(67) هذ قراءة ابنِ عباسٍ، وأبي حيوةَ، والأعرجِ، وابنِ مُحَيْصِن، وغيرهم، ينظر: التحصيل: المهدويّ، 618/1، والكامل في القراءات: أبو القاسم، يوسف ابن عليّ بن جبارة المغربيّ الهُذَليّ، تحقيق أبي إبراهيم عمرو بن عبد الله، الناشر دار سما للكتاب – حلوان، ط. 1، 1435هـ-2014م، 513، والمحرر الوجيز: ابن عطية، 291/2.

(68) البيتان من الطويل للأعشى، ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، تحقيق محمد حسين، الناشر مكتبة الآداب – الجماميز، المطبعة النوذجية، د. ط، د. ت، 113، ورواية سيبويه تخالف رواية الديوان.

(69) الكتاب: سيبويه، 89/3-93. (بتصرف).

(70) التحصيل: المهدويّ، 52/6.

(71) سورة البقرة: الآية، 101.

(72) الكتاب: سيبويه، 236/1-237، 148/3.

(73) معاني القرآن: الفرّاء، 65/1-66.

(74) التحصيل: المهدويّ، 333/1.

(75) ينظر: الكتاب: سيبويه، 236/1-237، 148/3.

(76) ينظر: معاني القرآن: الأخفش، 148/1، ومعاني القرآن وإعرابه: الزجاج، 187/1، ومشكل إعراب القرآن: مكيّ، 106/1-107. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، الناشر دار القلم – دمشق، د. ط، د ت، 45/2.

(77) ينظر: البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الرسالة العالمية – دمشق، ط. 1، 1426هـ-2015م، 389/2-390، والدر المصون: السمين الحلبيّ، 45/2.

(78) ينظر: البحر المحيط: أبو حيّان، 390/2، والدر المصون: السمين الحلبيّ، 45/2-46.

(79) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، 186/1-187.

(80) البحر المحيط: أبو حيّان، 391/2.

(81) التحصيل: المهدويّ، 333/1.

(82) سورة لقمان: الآية، 26.

(83) هذه قراءة الجمهور، وقرأ بالنصب أبو عمرو، وابن أبي إسحاق، ويعقوب، ينظر: السبعة: ابن مجاهد، 513، وإعراب القرآن: النحاس، 288/3،

والمبسوط: ابن مِهْران، 353.

(84) ينظر: الكتاب: سيبويه، 144/2.

(85) أجازه الزجّاج والنحّاس، ينظر: معاني القرآن وإعرابه: الزجّاج، 200/4، وإعراب القرآن: النحاس، 287/3.

(86) التحصيل: المهدويّ، 242/5.

(87) منهم ابنُ جنّي وابنُ مالك، وفَصَّل في ذلك ابنُ أبي الربيع، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، د. ط، 1415هـ-1994م، 169/2، وشرح التسهيل: أبو عبد الله، محمدُ بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الناشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – مصر، ط. 1، 1410هـ-1990م، 50/2-51، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، عبيدُ الله بن أحمد بن عبيد الله القرشيّ الإشبيليّ السبتيّ، تحقيق عيّاد بن عيد الثبيتي، الناشر دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط. 1، 1407هـ-1986م، 805.

(88) ممّن منعَه السيرافيُّ، وقال العكبريُّ: "هو عند المحققين غير جائز"، وذكر أبو حيّان أنّ أكثر المحققين منعوه، ينظر: شرح كتاب سيبويه: السيرافي، 32/7-33، والتبيان: العكبريّ، 635/2، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ الأندلسيّ، تحقيق حسن هنداوي، الناشر دار القلم – دمشق، (المجلدات الخمس الأُوَل)، والباقي الناشر دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط. 1، 1431هـ-2010م، 203/5.

(89) الكتاب: سيبويه، 144/2.

(90) شرح كتاب سيبويه: السيرافيّ، 31/7.

(91) الكتاب: سيبويه، 139/3-140، وينظر: 269/1، 121/3.

(92) وهذا مثلٌ يُضرب للكريم يظلمه دنيءٌ، فلا يَقدِر على احتمال ظلمه، ينظر: مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، النيسابوريّ، الميدانيّ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر مطبعة السنة المحمدية، د. ط، 1374هـ-1955م، 174/2، 202/2.

(93) هذا صَدْر بيتٍ من الرمل لعَدِيّ بن زيد، ديوان عدي بن زيد العِباديّ: حققه وجمعه محمد جبّار المعيبد، الناشر وزارة الثقافة والإرشاد، مديرية الثقافة العامة – بغداد، د. ط، 1385هـ-1965م، 93، وينظر: الكتاب: سيبويه، 121/3، وعجزه: (كُنْتُ كَالغَصَّانِ بالْمَاءِ اعْتِصَارِي).

(94) شرح كتاب سيبويه: ابن خروف، 213.

(95) شرح الهداية: أبو العبَّاس أحمد بن عمَّار المهدويّ، تحقيق حازم سعيد حَيدَر، الناشر مكتبة الرشد – الرياض، د. ط، 1415هـ-1995م، 471/2.

(96) عبارة العكبريّ: "هو عند المحقِّقينَ غير جائزٍ"، ينظر: التبيان، 635/2.

(97) عبارة أبي حيّان: "فلا يجوز العطف فيها على معنى الابتداء عند أكثر المحقِّقينَ"، ينظر: التذييل، 203/5.

(98) سورة المائدة: الآية، 3.

(99) ينظر: الحجَّة للقرّاء السبعة: أبو عليّ الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، الناشر دار المأمون للتراث – دمشق، ط. 1، 1407هـ-1987م، 404/2، 224/5-225.

(100) التحصيل: المهدويّ، 426/2.

(101) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن الأنباريّ، تحقيق طه عبد الحميد طه، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، د. ط، 1400هـ-1980م، 283/1، والتبيان: العكبريّ، 416/1، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتَجَب الهَمَذانيّ، تحقيق محمد نِظام الدين الفتَيّح، الناشر مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع – المدينة المنورة، ط. 1، 1427هـ-2006م، 398/2.

(102) ينظر: مشكل إعراب القرآن: مكيّ، 217/1، والبحر المحيط: أبو حيّان، 27/8.

(103) الكتاب: سيبويه، 29/2.

(104) ينظر: شرح كتاب سيبويه: السيرافيّ، 128/6، والتعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسيّ، تحقيق عوض بن حمد القوزي، الناشر مطبعة الأمانة – القاهرة، ط. 1، 1410/1416هـ-1990/1996م، 236/1.

(105) ينظر: الكتاب: سيبويه، 480/3، والحجَّة: أبو عليّ الفارسيّ، 224/5، 431، والكتاب الفريد: المنتَجَب، 398/2.

(106) الكتاب: سيبويه، 29/2.

(107) التحصيل: المهدويّ، 426/2.

(108) سورة البقرة: الآية، 144.

(109) سورة الروم: الآية، 50.

(110) سورة البقرة: الآية، 102.

(111) ينظر: الكتاب سيبويه، 107/3-109.

(112) معاني القرآن: الأخفش، 161/1.

(113) التحصيل: المهدويّ، 365/1-366.

(114) ينظر: معاني القرآن: الفرّاء، 84/1، ومعاني القرآن: الأخفش، 161/1، وغزا ذلك أبو حيّان والسمينُ الحلبيُّ إليهما وإلى الزجاج، ينظر: البحر المحيط، 91/3-92، والدر المصون: السمين الحلبيّ، 164/2-165.

(115) ينظر: الكتاب: سيبويه، 108/3-109، ومعاني القرآن وإعرابه: الزجاج، 224/1.

(116) سورة الروم: الآية، 50.

(117) سورة الأعراف: الآية، 193.

(118) سورة فاطر: الآية، 41.

(119) الكتاب: سيبويه، 108/3-109.

(120) ينظر: شرح كتاب سيبويه: السيرافيّ، 185/9، وشرح كتاب سيبويه: الرمانيّ، 1072.

(121) ينظر: معاني القرآن: الأخفش، 161/1.

(122) سورة البقرة: الآية، 102.

(123) معاني القرآن: الفرّاء، 84/1.

(124) ينظر: البحر المحيط: أبو حيّان، 91/3-92، والدر المصون: السمين الحلبيّ، 164/2-165.

(125) التحصيل: المهدويّ، 365/1.

(126) سورة الروم: الآية، 50.

(127) ينظر: الكتاب: سيبويه، 108/3.

(128) التحصيل: المهدويّ، 223/5.